الثورة الجمعة 18 محرم 1432هـ الموافق 24 ديسمبر 2010م العدد (16844)

الانقلابيون الجدد

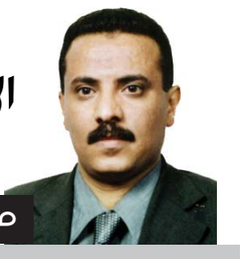

منير أحمد قائد

نجحت قوى النفوذ والفساد والمشروع الانقلابي على الديمقراطية في الاحتواء الكامل والتوظيف الاستغلالي لأحزاب اللقاء المشترك وجعلها أدوات طيعة بعد أن فشلت هذه الكيانات السياسية أن تكون مشاريع وطنية مقبولة شعبيا ..

وعجزت عن أداء دورها ووظائفها في المجتمع وقد انفصلت عنه مبكرا عندما تحولت إلى أدوات فاسدة لإذكاء العصبيات المختلفة وخاصة المناطقية لخدمة مصالح قوى نفوذ وفساد تستقوي بصورة مغلوطة بالعصبية القبلية ونسجها علاقات مشبوهة مع بقية مكونات قوى الفساد في مواقع مختلفة ، والتي دفعت ومكنت القيادات النافذة والمسيطرة على اللقاء المشترك التمادي في خطابها الاستفزازي والزائف والتضليلي لأبناء الشعب عندما تدعي زورا وبهتانا أنها تتحدث باسم الشعب وتناضل من أجل قضايا وهي التي أدمنت ممارسة الفساد بكل أنواعه وراكمت ثروتها عبر ذلك وهو أمر معروف لكل أبناء المجتمع وظلت تفخر بأنها تضع نفسها وتجعل من مواقع نفوذها وممارستها الفسادية معوقات أمام تحقيق قفزات نوعية في التطور ومسيرة التغيير في الواقع الوطني على كافة الأصعدة الحياتية فيه ، وتعتقد هذه القيادات بعد أن نجحت في إنهاء مبررات وجود أحزاب المشترك أن مشاريعها القزمية وتطلعاتها غير المشروعة ومخططها الانقلابي لإحكام سيطرتها الاستبدادية وتوقها لممارسة مزيد من الظلم والقهر والغطرسة والهيمنة على أبناء الشعب سيمكنها من الوصول إلى السلطة بطرق غير مشروعة انطلاقا من مفاهيمها البائدة التي تجاوزها التاريخ وعفا عنها الزمن ومنها اعتقادها أن السلطة حق لقبيلة أو منطقة أو أسرة مشيخية وإن حاولت إعادة إنتاج ذاتها بأساليب زائفة وتضليل وتزوير خطابها الكاذب وشعاراتها الأكثر كذبا لأنها لم ولن تكون في أي يوم مؤمنة بحق الشعب أن يحكم نفسه بنفسه وإنما معادية لمصلحته الحقيقية وخياراته الوطنية والتاريخ اليمني المعاصر مليء بالشواهد والوقائع والممارسات الدالة على غطرسة واستبداد وعدوانية تلك القيادات النفوذية والفسادية تجاه الشعب فتدعي أن اليمن ملك خاص لها وتسعى إلى إعادة إنتاج التخلف فيه وتمزيقه من خلال تحالفاتها المشبوهة مع كل قوى التمزيق والتقسيم التي التقت آنيا في مصلحة معاداة الوطن ووحدته وهي تدرك أنها لا يمكن لها أن تتعايش مع بعضها في ظل راية وحدة الوطن ومسيرة التقدم والنهوض الحضاري الشامل فيه لأنها قوى معادية للتطور وبناء المجتمع الحضاري وتستحضر ماضيها الأسود في ممارسة الطغيان والفساد والظلم والغطرسة والاستبداد والقهر في ظل ظروف مجتمعية مختلفة عن الواقع الراهن حيث كان يسود فيه الجهل والتخلف والمرض وهي معطيات لا تعيش تلك القوى الرجعية والمتخلفة والعصبوية إلا في ظلها وهذا أمر مستحيل أن يقبل به الواقع الراهن ويرضخ أبناء الشعب لإرادة قادة العصبية والتخلف الجدد الذين تقودهم مراهقتهم السياسية وجهلهم بالسياسة وعدم وعيهم لانتمائهم الوطني إلى فرض أجندتهم التآمرية على الوطن بقوة نفوذهم العصبوي والتخلفي وهو أمر سيتصدى له الشعب الذي لن يفرط أبناؤه بمنجزاتهم ومكاسبهم الوطنية والحضارية وسيدافع عنها ويصونها وسيلقن المراهقين السياسيين الحاملين لمشروع التخلف والعصبية والانقلاب درسا قاسيا جديدا في الوقت الحاضر كما لقن حواضنهم في قوى الاستبداد والغطرسة والهيمنة والنفوذ درسا أكثر قساوة في مراحل تاريخية سابقة.

الديمقراطية .. قانون

طه العامري

ثمة نماذج تجبرنا للتوقف أمامها والحالة التي بلغتها مجتمعات غدا التنافس الحزبي فيها والخلافات السياسية بمثابة طاحونة اجتماعية استنزفت قدرات وطاقات الكثير من البلدان أخذت بخيار الديمقراطية والتعددية ..

ومن ثم تحولت هذه القيم والمفاهيم الحضارية من أدوات للبناء والتنمية والارتقاء بحياة الشعوب إلى أخرى مدمرة للطاقات ومهدرة للقدرات بل في الكثير من البلدان الفقيرة والنامية غدت الديمقراطية وسيلة لتدمير النسيج الاجتماعي فيما هناك أطراف ومحاور خارجية تعمل وبوتيرة عالية على جعل شعوب ومجتمعات العالم الفقير والنامي بمثابة حقل للتجارب الصناعية ولنظرياتها السياسية فيما ثروات وقدرات هذه الشعوب الفقيرة تغدو مرتعا للشركات القابضة العاملة فيما وراء المحيطات والمكلفة بجلب كل عوامل الديمومة والتقدم لمحاور النفوذ والتأثير.

ربما تكون الدولة مثل (ساحل العاج) نموذجا ماثلا من بين كثير من النماذج التي شاهدناها في كثير من البلدان النامية حيث الديمقراطية تصبح عبارة عن (مدية) تحاول بعض الأطراف الاجتماعية غرزها في خاصرة أوطانها بذرائع ودوافع شتى لكنها تبقى في الأخير ذرائع ودوافع موجهة تخدم هذا المحور أو ذاك لكنها لا تخدم الشعوب ولا تخدم الأوطان التي تدفع ثمن الفهم القاصر للقيم الديمقراطية وتدفع ثمن ارتهان بعض مواطنيها ممن يفترض بهم مراعاة مصالح أوطانهم وشعوبهم لكنهم وبدلا من ذلك نجد بعضهم يعملون كل بطريقته ومدى حظوته لدى محور التأثير وأجهزتها على الانتصار لأهدافه الحزبية والسياسية التي بها تختزل مصائر الشعوب ومستقبل الأوطان.

إن الديمقراطية يجب أن تكون وسيلة انتصار لقيم وإرادة الشعوب وأداة لتنميتها وتقدمها وليس الديمقراطية (مدية) للانتحار الوطني ولا هي وسيلة للانكسار أو أداة للتجاذبات وتسويق ثقافة الكيد ومن ثم يصبح خطاب الخائضين فيها بمثابة (سكاكين) لتمزيق روابط النسيج الاجتماعي.

إن الديمقراطية وعي وهي رؤية سياسية غايتها معالجة جدلية الصراع المجتمعي على السلطة ومحكومة بضوابط قانونية ودستورية ، والمجتمع الديمقراطي والمثالي هو المجتمع الذي يغلب منطق القانون ويؤمن بقدسية الدستور وليس العكس لأن الديمقراطية بدون قانون يحميها تصبح هي (الفوضى) بذاتها والتفاعلات السياسية الوطنية بدون إيمان المتفاعلين بالدستور كمنظم وحاكم لتفاعلاتهم.

إن الديمقراطية ليست تعددية حزبية وليست حرية رأي وتعبير وهي ليست منظومة حقوق لا بد أن يتحصل عليها الفرد دون واجبات، لكن الديمقراطية (قانون) والديمقراطية (دستور) وهي وعي فكري وسياسي ومنظومة قيم وأخلاقيات يتحتم على كل من يمارسها أن يتحلى بها في سبيل أن يتمكن من بناء وطنه والاسهام في تقدم وتطور وتنمية مجتمعه ، وهي أي الديمقراطية وجدت لتكون حامية لوحدة وتقدم وتطور الشعوب والمجتمعات أو هكذا يفترض أن تكون ، فلماذا والحال كذلك يحاول البعض (هنا) وفي بلدان كثيرة أخرى يعملون لجعل الديمقراطية فكرة منبوذة وخياراً مشوها ويدفعون العامة من أبناء الشعب إلى مقتها على خلفية التصرفات القاصرة التي يتصرف بها البعض وإن كانوا قلة إلا أنهم رغم قلتهم يدفعون الغالبية الصامتة في شعوبهم إلى أن (يكفروا) بالديمقراطية إن كان ما يمارسه هؤلاء البعض يندرج – فعلا– في سياق الفعل الديمقراطي.

كنت ولا زلت أؤمن أن حب الوطن من الإيمان وأن العمل الوطني إيثار وتضحية ونكران للذات وأن الوعي المجتمعي بقيم ومفاهيم التطور الحضاري غاية يعمل عليها كل من يسعى لتنمية وتقدم شعبه ووطنه ، لكن بعض السلوكيات التي يملكها هؤلاء البعض لم تعد تعبر عن مجمل هذه القيم الوطنية والأخلاقية خاصة حين غدت هذه السلوكيات تنسجم مع بعض الإيحاءات الخارجية وتتناغم مع مخططات محورية تسعى دوما لجعل إرادة وحرية واستقلال شعوب وأمم تحت سيطرتها بغض النظر عن غيرة هذه المحاور على (حريتنا وحقوقنا) وهي تزعم دوما أنها تساعد – مخلصة – الشعوب النامية من أجل تقدمها وهي مزاعم ليس بالإمكان تصديقها أو التسليم بها لأن المحاور النافذة لو كانت على يقين من أن الديمقراطية بصورتها الراهنة كفيلة بتنمية وتقدم الشعوب النامية لما حرصت على مساعدة هذه الشعوب وعملت على إبقائها ترزح تحت نيران التخلف والاستبداد لكنها أي محاور النفوذ تدرك أن الديمقراطية بصورتها الراهنة وبالطريقة التي تمارس بها هي الوسيلة المثلى التي تتيح لمحاور النفوذ الابقاء على سيطرتها ونفوذها على الشعوب النامية والتحكم بقرارها وتوجيه إرادتها إلى مربعات تخدم أهداف ومخططات هذه المحاور خاصة في ظل وجود نخب سياسية وحزبية تعمل بحماس على تشويه صورة وطنها وتجاربه الحضارية بذريعة (المعارضة) مع أن المعارضة لم تكن يوما غير الوجه الآخر للسلطة وهما معا أي السلطة والمعارضة يشكلان اللوحة الوطنية المتجددة ويكملان بعضهما البعض في سفر الفعل الوطني الخلاق وفي صناعة تنمية وتقدم الوطن والشعب.

وكم اتمنى على (المعارضة) في بلادنا وقبل أن تخوض في غمار الهوس السياسي بخطابه السفسطائي المثير أن تعمل أولا على تنمية قدراتها السياسية والفكرية وتستوعب قيم ومفاهيم وقواعد وطقوس الديمقراطية ومن ثم يحرصون على أن يمارسوا الديمقراطية بطريقة تعطيهم غاية وطنية وهدفاً حضارياً أي أن تعمل المعارضة لتسخير الديمقراطية من أجل البناء والتنمية بعيدا عن ثقافة الثأر السياسي والحزبي أو أن يخوض هذا الحزب أو ذاك التنظيم معترك الديمقراطية لدوافع (ذاتية) أو (قبلية) أو وجاهية وتصبح غاية هؤلاء هي الانتصار لقيم ومفاهيم هي أبعد ما تكون عن الوطن والشعب ومصالحه وحاجاته.

بـــرد كانون .. سياحة شتوية

أمير القرشي

النجم الإعلامي الأول

.. النجم الإعلامي الأول هذه الأيام الذي يحظى باهتمام ومتابعة الإعلام والمشاهدين هو البرد أو الشتاء القارس الذي أعاقت ثلوجه وعواصفه الثلجية حركة الطيران والملاحة والمواصلات وسدت الطرق وهددت سقوف المنازل بالانهيار ثلوج وصقيع دمرت المحاصيل والمنتجات الزراعية وألزمت الناس البقاء في منازلهم ، برد وزمهرير شتوي غير مسبوق رفع أسعار السلع والملابس والأدوية والنفط ووقود التدفئة وألهب الأسعار ، وفتك بالأطفال وكبار السن ومن لا مأوى لهم ومع ذلك يظل الشتاء سر تجدد الحياة والحد من انتشار الحشرات والجراثيم والبكتيريا وغيرها لتتمكن النباتات والأحياء من استعادة الأنفاس ولملمة قوتها لإنبات الحياة والنماء من جديد لتكتسي الأرض بالخضرة.

هطلت الأمطار وتساقطت الثلوج فأطفأت حرائق الغابات في لبنان وروسيا بعد أن عجزت هذه الدول عن إطفاء حرائق الغابات نتيجة الجفاف والحرارة المرتفعة في الصيف الفائت.

وها هي الحياة تسير والعالم يستعد للاحتفال بالشتاء وبأعياد الميلاد ورأس السنة الجديدة.. ولكن علينا أن نتذكر مع برد الشتاء الفقراء المعدمين في أنحاء العالم الذين لا مأوى لهم ولا غذاء لمواجهة برد الشتاء تذكروا أطفال الشوارع وضحايا طوفان باكستان الذين يلتحفون السماء ويفترشون الأرض التي لا زالت تغمرها المياه.

ونحن في اليمن كلما جاء الشتاء هرب بعض سكان المرتفعات من برده إلى مدن السواحل الدافئة كالحديدة وعدن وبالعكس كلما ارتفعت حرارة الصيف هرب سكان السواحل إلى المرتفعات إنها نعمة الله على اليمن من خلال تعدد المناخ في مناطقه المختلفة وهنا أتساءل هل يمكن تحويل التعدد المناخي وتنوعه إلى استثمار سياحي وأن يتحول برد الشتاء إلى سياحة شتوية وإيجاد مناطق جديدة للمواطنين لتنشيط السياحة الداخلية وتعريف المواطنين بجمال بلادهم.

هناك سواحل ومدن سواحل حضرموت والمهرة وغيرها والتي تمتاز بجو رائع هذه الأيام وتوفر الفنادق الرخيصة والسواحل النظيفة والعائق الوحيد هو بعد المكلا وقديما قالوا بعد المكلا شاق لبعد المسافة ومشقة السفر فهل تسهم وكالات السفر وشركات الطيران بتخفيض أسعار تذاكر السفر جوا وكذا أسعار السفر برا.

إن تعاون السياحة والنقل والسلطة المحلية والمستثمرين في مجال السياحة ممن شأن تعاونهم إيجاد سياحة شتوية داخلية نشطة واتفق مع الرأي القائل السياحة مبادرة وتخطيط وإعداد وتنسيق وترويج ونشر وحملات إعلامية وإعلانية.

السياحة تاريخ وثقافة وفن وتذوق واستمتاع ترفيه، ورياضة ومغامرة سياحة وتنزه ورحلات سياحية وعلاجية استشفائية ، ومن غير حضرموت توفر هذه السياحة المنشودة.. وبردان بردان أين الحب يدفيني يا برد كانون يكفيني الذي فيني.. أليس محقا الفنان الكبير عبدالباسط عبسي وهو يشدو بأغنية بردان ومن غير الوطن الحضن الدافئ لنا جميعا من برد الشتاء وأمراضه.

كل عام والجميع بخير.

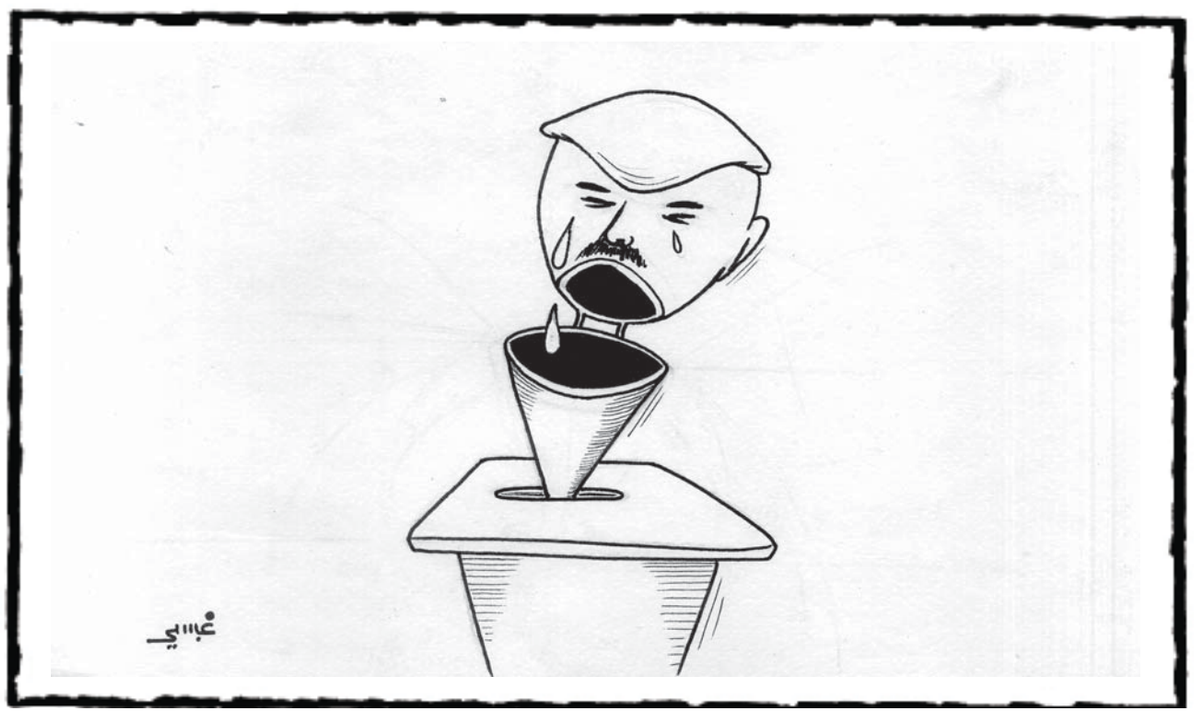

تعليم الموضة

أ. فاروق الطراقي

على الذين يبصقون في وجه الريح أن يدركوا أنهم يبصقون في وجوه أنفسهم وعلى الذين يسلبون أقدس المهن وأشرفها حقها من التقدير والرعاية أن يفهموا أنهم وسط أعينهم يغرسون القذى ويحفرون مهنة التعليم التي تعتبر من أقدس المهن ارتباطاً.. هذا الارتباط الذي يجعلها بذرة الممكن وحصاد المستحيل.

أما حينما ترتبط بالموضة فلا يعدو كونها من شجرة عارية لا تورق ولا تثمر لتظل رغم يُبس عودها تعترض طريق الرائح وتصد سبيل الغادي فلا من استظل بظلها ولا من نجا من شرها.

إن تعليم الموضة الذي ابتلي به جيل هذا العصر وللأسف الشديد جعلهم لا يميزون بين الاتجاه الصحيح والانجراف نحو الظلال لنراهم بعد سنوات من سبات اليقظة أشبه بأوراق الخريف متخبطين بين صفرة الموت وصفارات الإنذار.

فعلى الذين يهزؤون بهذه الرسالة المقدسة أن يدركوا أن في نفوس هذا الجيل تكمن أخطر الأسرار من الشعور بالضياع وقد يتحول ما في نفوسهم في يوم من الأيام إلى عملية انتقام ممن قادهم إلى ما هم عليه.

إحدى مدرسات الموضة في واحدة من أكبر مدارس أمانة العاصمة التي يصل عدد طلابها في المرحلتين الأساسية والثانوية إلى ما يقرب من ستة آلاف طالب كانت العام الماضي تشرح الدرس على السبوره ليفاجئها أحد طلابها في المستوى الأساسي بالهجوم عليها ممسكاً بأقرب ما وقعت عليه يده من وراء الباطو المشحوط ليتعرض بعدها الطالب للفصل والاعتذار للمدرسة وهو إجراء لم يعمل وللأسف الشديد على غرس أقل القليل من معاني القيم والمثل لا في نفس الطالب ولا في ضمير المدرسة. إجراء أقل ما يمكن أن يقال عنه بأنه جر العملية التعليمية في هذه المدرسة إلى المزيد من الامتهان وشجع وللأسف الشديد على شحط الباطو بصورة أكثر إثارة مما كان عليه سابقاً وفي مدرسة بنين وهو سؤال نوجهه لبعض مسؤولينا في التربية الذين سمعناهم في الماضي يتشدقون بضرورة تأنيث مدارس البنات ونقل العنصر الذكوري إلى مدارس الأولاد لنجدهم اليوم أكثر إسهاماً في تمييع مدارس الأبناء بهذه الموضة من التعليم والتي تخشى أن تبعد ما مضى وتفسد ما بقي وليس هناك أروع من يفسر حالة الذل والمهانة لأصحاب هذه المهنة في هذا الزمن غير قول الحجاج عندما سئل عن سبب ظلمه وجوره وهو الذي عايش وعاصر عدل الخليفة عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه فقال: «كونوا كأبي في الزهد والتقوى أعاملكم معاملة عمر في العدل والإنصاف».

صنعاء بين التوسع المفتوح والمنضبط

علي أحمد محمد غزوان

عُرف القرن العشرين بأنه عصر التحضر وتوسع المدن، ففيه اتسعت المدن اتساعاً غير مسبوق، وإذا كانت تجربة التوسع الحضري في العالم المتطور تدريجية وإيجابية ومنضبطة في كثير من جوانبها وفي مدة طويلة، فإنها سريعة وفجائية وتلقائية في البلدان النامية ومنها اليمن..

وتمثل مدينة صنعاء الحديثة مثالاً حياً لذلك التوسع، فقد اتسعت مدينة صنعاء القديمة خلال عمرها التاريخي الطويل منذ ازدهار الحضارة السبئية والحميرية حتى عام الثورة ١٩٦٢م، على مساحة محدودة من الأرض تقدر بـ (٣,٨) كيلو متر مربع، وبشكل شبه دائري يتوسطه الجامع الكبير وتحيط به الأسوار من كل الجهات، والذي ما زالت أجزاء منه شاهدة حتى يومنا هذا، وهذه المساحة من المدينة تحتضن مساحات خضراء واسعة من البساتين والمقاشم، التي كانت تمد المدينة بجزء من احتياجاتها الغذائية آنذاك، كما أن هذا الجزء الموروث من المدينة يشمل جميع استخدامات الأرض الحضرية من مساكن وأسواق ومساجد وطرق وميادين وحمَّامات... إلخ مخططة وموزعة تتناسب واحتياجات سكانها في ذلك العصر، وهذا الجزء من المدينة يمثل نموذجاً للمدينة اليمنية العربية الإسلامية، محتضنة عصارة التراث الحضاري والطابع المعماري الأصيل، عبر آلاف السنين، فهي حاضرة اليمن الخضراء وعاصمة البلاد السعيدة، كما أسماها اليونان، وهذه التلميحات التاريخية لمدينة صنعاء الموروثة على قدر كبير من الأهمية، لأنه يمثل جزءاً هاماً من حياة مدينة صنعاء، ويعكس الحس الحضاري والوضع الاقتصادي والاجتماعي السائد آنذاك، ولأنه من الضروري فهم الماضي لدمجه في الحاضر والتنبؤ بالمستقبل.

ومن الواضح أن التوسع الحضاري المعاصر في المدينة اليمنية، ومنها مدينة صنعاء، قد تأخر مقارنةً بمدن العالم المتقدم، بل والمدن العربية الأخرى نتيجة العزلة التي فرضها الحكم الإمامي على المجتمع اليمني، وبعد قيام الثورة ١٩٦٢م انتعشت وتوسعت المدن اليمنية، فقد تجاوزت مدينة صنعاء أسوارها واتسعت نحو الأراضي الزراعية المحيطة في كل الاتجاهات في ظل قصور الجوانب التخطيطية والتشريعية التي تنظم ذلك التوسع، إذ تضاعفت مساحتها الجغرافية وتزايدت أعداد سكانها خلال سنوات محدودة، فاتسعت المدينة بشكل غير مدروس أو منضبط، فاقدة أغلب المعايير الحضرية ومهدراً للمجال البيئي ومشوهاً لجمال الطبيعة على شكل امتدادات طولية مع امتداد محاور الحركة نحو الريف المجاور، وتبعثرات عمرانية وعشوائيات داخل الريف والأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة، والذي يعد بمثابة الرئة التي تتنفس منها المدينة ويسد جزءاً من احتياجاتها الغذائية، بحيث يصعب على المتتبع للتوسعات الهامشية للمدينة أن يحدد أين تبدأ مدينة صنعاء أو أين تنتهي، خاصةً في الاتجاه الشمالي والجنوبي للمدينة، لأنه لا يوجد إطار يحدد المجال العمراني للمدينة أو أحزمة خضراء تحيط بالمدينة يسهل من خلالها الفصل بين ما هو ريفي وما هو حضري، بل تسلك مدينة صنعاء في توسعها المعاصر طريقة التوسع التلقائي.

إن التوسع العمراني الذي شهدته مدينة صنعاء خلال العقود الأربعة الماضية لا يعد توسعاً طبيعياً متزناً، بل تضخماً عمرانياً وسكانياً يفوق المعطيات البيئية والإمكانات المادية للمدينة وإقليمها المجاور، فالمحيط البيئي للمدينة شهد تدهوراً، خصوصاً في ما يتعلق بالأراضي الزراعية ومستقبل المياه الجوفية، حيث تتعرضان للاستنزاف المفرط والتلوث معاً، مما يهدد استدامة الحياة الحضرية بالمدينة، ويفرض ضرورة الحفاظ عليهما وترشيد استخدامات المياه وإيجاد البدائل الممكنة اليوم قبل الغد، لأنهما يدخلان في جميع النشاطات البشرية، ولا يمكن الاستغناء عنهما مهما بلغ الإنسان في السلّم الحضاري، بل على العكس كلما زاد الإنسان تحضراً زادت احتياجاته للأرض والمياه كمًا ونوعاً، مما ينبغي أخذهما معياراً أساسياً وقاسماً مشتركاً في جميع الأعمال التخطيطية، والحفاظ على جمال البيئة الطبيعية التي تتعرض للتشويه والتخريب يوماً بعد آخر.

من الملاحظ أن التضخم السكاني في مدينة صنعاء ناتج عن انتقال السكان من الريف إليها واتساع الحيز المكاني لها، يتم كل هذا بشكل عشوائي وغير مدروس عموماً، مما ينعكس على ترييف المدينة من جانب وتفريغ الأرياف من العناصر الشابة والنشطة من جانب آخر، فضلاً عن الضغط على الخدمات المتوفرة في المدينة وتوسيع الفجوة القائمة، مما يزيد من عجزها، خصوصاً شبكة المياه والصرف الصحي والنظافة والكهرباء، فضلاً عن الخدمات المجتمعية «الصحية، والتعليمية، والترفيهية... إلخ»، وذلك نتيجة النمو السكاني المرتفع والسريع، والتضاعف المستمر للسكان في مدة وجيزة، إذ زاد عدد سكان المدينة من (١٠٤١٦٧) نسمة عام ١٩٧٣م إلى (٢٠٠١٨٦٨) نسمة عام ٢٠٠٧م، بمتوسط زيادة قدره (٨,٨٪) لكل عام، أي أن عدد سكانها تضاعف (٢٠) مرة خلال هذه المدة، ولم يواكب هذا النمو السكاني نمو مماثل في الجوانب الخدمية المطلوبة.

ومن خلال البيانات المتوفرة تبين أن شبكة المياه العامة لم تخدم سوى (١٧٪) – فقط – من جملة المساكن في مدينة صنعاء عام ٢٠٠٢م، مما يجعل (٨٣٪) من ساكنيها معتمدين على مصادر أخرى، عن طريق شبكات المياه الخاصة ونقل المياه بالسيارات، كما أن شبكة المجاري لم تخدم سوى (٢٠٪) من جملة مساكن المدينة عام ٢٠٠٤م، وما زالت (٨٠٪) من جملة مساكنها تستخدم حفر خاصة «بيارات» أو تصرف مجاريها في حفر مكشوفة على الأرض مباشرة، أي أنها تعمل على حقن المياه الجوفية بالمياه العادمة مباشرة، وخدمات النظافة لم تغط سوى (٥٠٪) من مساحة المدينة المبنية حالياً، ويتم التخلص من النسبة الباقية من الفضلات والمخلفات «القمامة» عن طريق حرقها، وهو ما يسهم في تلويث الهواء، كما أن شبكة التيار الكهربائي الذي يمثل أهم مظهر من مظاهر التحضر في الدول النامية، لم يغط إلا ما نسبته (٦٩,٥٪) من مباني أمانة العاصمة، حيث ما زالت (٣٠,٥٪) من جملة مساكن أمانة العاصمة لم تصلها شبكة الكهرباء العامة، وما زالت نوبات الإطفاء تراود أحياء المدينة كل يوم، نتيجة ضعف التيار الكهربائي.

وعلى الرغم من هذه الظروف فإن ما يقرب من مائة ألف مهاجر يأتون إلى صنعاء كل عام، وهو ما يفرض وضعه في الحسبان في جميع الأعمال التخطيطية، وإذا كان وضع هذه الخدمات اليوم غير مرضٍ وعاجز عن القيام بدوره كما ينبغي، وأريد بقاء هذه الخدمات في مستواها الحالي – فقط – دون أن يتحسن وبالتغطية نفسها في المستقبل، فالحاجة تستدعي مضاعفة الجهود وتوفير الإنفاق اللازم على هذه الخدمات خلال السنوات القادمة، ليواكب النمو المتسارع لسكانها، إذ انعكس القصور في هذه الخدمات سلباً على البيئة الحضرية، حيث لم يأخذ التوسع العمراني فيها بمبدأ المواءمة بين نمو السكان ونمو هذه الخدمات، لمعرفة العجز القائم وتقدير الاحتياجات المطلوبة، وهو ما يلزم المخططين وصنّاع القرار النظر في ذلك بجدّية، التي تحول دون استمرار معاناة المدينة، وتعزيز دور القضاء وسيادة القانون، لكي يعمل على تحصين هذه المخططات من التجاوزات المفروضة، وعدم اتباع العلاج بالمسكنات وسياسة ترحيل المشاكل للمستقبل، بل معالجتها تخطيطياً قبل أن تتفاقم المشكلات وترتفع التكاليف المترتبة على ذلك.

● ماجستير جغرافية تخطيط حضري

حملة التخلص من مرض البلهارسيا يعطي خلالها العلاج لجميع أفراد المجتمع من (٦سنوات فما فوق) بالمرافق الصحية والمدارس

احرص على أخذ جرعة العلاج المضاد لمرض البلهارسيا ، وابلغ أهلك وجيرانك أو اصطحبهم لأخذ جرعة العلاج في المرفق الصحي أو المدرسة.

في المديريات المستهدفة بمحافظات (صنعاء – ذمار – الضالع – المحويت – ريمة – حجة)